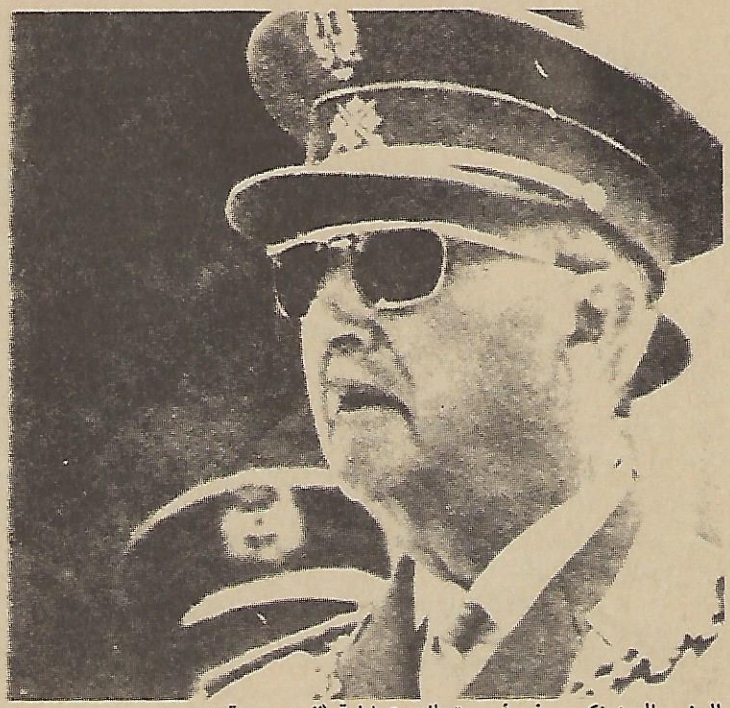

الجنرال فرنكو : رأس « الديمقراطية العضوية »

خوان كارلوس : هل يسقط التاج مرة اخرى ؟

نظام "الديمقراطية العضوية" ومستقبل المعارضة

بقلم احمد الجبيلي

ظل فرنكو طوال حكمه الذي امتد نحوا من أربعين سنة ، يحلم بشيء كان يسميه نظام « الديمقراطية العضوية » . ولم يكن هذا النظام يختلف في جوهره النظري عن أحلام كثيرين أخذوا منذ القرن الماضي يرسمون في مخيلاتهم صورة للامة مماثلة لصورة الجسم الحي . والامر واضح : على الامة ان تتخذ لنفسها رأسا وفما ويدين ورجلين الخ .. ولا بد ان يسودها تمايز الوظائف العضوية وتكامل الجسد في آن واحد : الرجلان لا تفكران والمشي ليس مهمة اليدين والاذنان لا تحسنان التصفيق . لكن الجسد وحدة رغم تباين الوظائف : فاليدان لا تعصيان الرأس (في الجسد الصحيح) والمعدة لا تنتقم منه بالاضراب .. فلينصرف كل الى عمله الطبيعي اذن ولتكف الامعاء عن التطلع الى وظيفة الانف ! ..

ولما كانت أحلام فرنكو هي كرابيس اسبانيا فان « الديمقراطية العضوية » قد كلفت الامة الاسبانية مئات الالوف من الضحايا في غضون حرب أهلية دامت أربع سنوات (١٩٣٦ — ١٩٣٩) فرضت على مئات الالوف من ابنائها الاخرين ، خلال ذلك وبعده ، ظلمة السجن والنفي .. والموت أيضا .

والسؤال الذي نطرحه الان لا يتصل بالعوامل التي أمكن لها ان تفرض على الشعب الاسباني هذا الكابوس . انما نكتفي بالقول في هذا الصدد ، ان سمات الحلم لم تتجسد ، في أي وقت ، واقعا مكتملا رغم التركب الطويل من « القوانين الاساسية » و «النقابات العمودية » والاجهزة القمعية وما شاكل .. ظلت مقاومة الشعب

الاسباني حية طيلة هذه السنوات الاربعين، وهي أطول فترة يمارس الحكم خلالها رجل واحد في العالم المعاصر .. ما نريد ان نعرفه هو الاتي : في اية حالة تجد « الديمقراطية العضوية » نفسها اليوم ، وهي تودع مؤسسها ؟ وما هي الفرص التي تملكها المعارضة الاسبانية لارساء ديمقراطية مستفنية ، دون أسف، عن صفة العضوية ؟

التصدع والعناد

ثمة شبه يصعب اغفاله بين صورة النظام الاسباني اليوم وصورة سيد هذا النظام في ايامه الاخيرة : تصدع « عضوي » في جميع الاركان يواجهه اصرار مستميت على مقاومة الانهيار الاخير. ولا شك في ان هذا أمر طبيعي اذا علمنا مقادير النقمة التي رزح عليها نظام فرنكو ، طوال هذه السنين، ليمنعها من الثوران. فكان محتما ان تتدفق النقمة من جميع الشقوق ، حالما تظهر علامات الوهن على جدران سجنها. وثمة اليوم علامتان بين علامات الوهن تبرزان من الخارج : عجز السلطة عن ضبط الامن واضطرارها الى التنازل . فمن الصحيح أولا ان اضطراب الامن ليس جديدا على هذا النظام . لكن القمع كان يكفي، في كل مرة، لاعادة الامور الى نصابها وخنق التمرد في بذوره. أما عهد فرنكو الاخير فقد شهد استمرار القمع واستمرار التمرد، وما زال التحدي الشعبي ، رغم تباين مصادره وجزئيتها، ينجح في ابراز عنفه على السطح، ومن الصحيح ايضا ان فرنكو قد تميز، حتى دخوله مرحلة النزع الاخير، بالعزوف عن التنازل أمام أية قوة وضعت نفسها خارج دائرة سلطانه. فلم يبسط في يوم ما يد المصالحة لاية معارضة، أيا كان اعتدالها. لكن أيام مرضه والايام التي تبعت رحيله قد شهدت بداية سلوك مخالف للقاعدة .. كانت الديمقراطية العضوية تلبس قناعا جديدا — زائفا — قبل ان يتوارى « رأسها » في التراب ..

اذا كان الاستمرار في اغتيال رجال الشرطة ، بعد اعدام المناضلين الباسك واحدة من علامات العناد في الرفض الشعبي، واذا كان الاعتراف بلغات غاليسيا وكاتلونيا وبلاد الباسك على انها لغات وطنية، قبل رحيل فرنكو، واحدة من علامات الاضطرار الى التنازل فنحن في الحالتين أمام مظاهر خارجية لا تستوعب جوهر التغيير الذي أخذ ينضج في اسبانيا خلال عهد فرنكو الاخير. هذا الجوهر يتجلى أولا في ضمور الولاء الذي تحفظه للنظام مؤسسات الدولة الرئيسية. ويتجلى ثانيا في توسع قوى المعارضة واتجاهها نحو الوحدة . ونحن سنعرض الان تباعا لهذين الوجهين من السياق الذي تنمو فيه أسبانيا الجديدة. على أننا لا بد ان نوجز قبل ذكر أهم العوامل التي أسفرت عن هذا التململ المستشري في ركائز النظام الاسباني وشدت ، بالتالي ، أزر المعارضة ..

يروي سانتياغو كاريو ، أمين الحزب الشيوعي الاسباني ، ان بعض اعضاء الحزب المنفيين الذين تسللوا خلسة الى اسبانيا، في اوائل الخمسينات، عادوا وقد بلغت الدهشة منهم مبلغا كبيرا. أما علة الدهشة فكانت أنهم وجدوا كثيرين من الفلاحين الاسبان يحملون في معاصمهم .. ساعات !.. أما اليوم فان اثارة دهشة المناضلين لم تعد على هذا القدر من السهولة. ذلك ان اسبانيا — والكلام لفيدال بنيتو أحد علماء الاجتماع الاشتراكيين فيها — ليست اليوم جمهورية بعيدة من « جمهوريات الموز » الصغيرة . بل هي قد أمست بلدا « يبلغ تعداد سكانه خمسة وثلاثين مليون نسمة ويأتي في المرتبة العاشرة بين الامم الصناعية وفي المرتبة الاولى في ما يختص بالسياحة وفي السادسة في ما يختص ببناء السفن وفي التاسعة في ما يختص بصناعة تحويل المعادن ، بلدا تجاوز دخل الفرد فيه الالفي دولار، عدا انه ظل مكانا رفيعا لاحداث التاريخ وظل موقعه الحاسم على مدخل المتوسط الغربي يمنحه دورا جغرافيا ذا واقع عالمي » .

الامن ، الامن ..

هذا البلد تضربه اليوم أزمة الرأسمالية العامة بقسوة خاصة، ويشهد فيه الامن — وهو قد كان مفخرة النظام الاولى — اضطرابا ذريعا يعجز عن تداركه التشدد البالغ في تدابير القمع .

أما أسباب ذلك فيراها فيدال بنيتو في الامور التالية :

اولا : ان نظام فرنكو قد حشد ضده البرجوازية المالية الكبرى — عماد الرأسمالية الاسبانية — وعالم العمل . فبات الطرفان يريان — كل من موقعه — في هذا النظام العقبة الكبرى الماثلة امام التقدم الاقتصادي . وبانا يعدان في مقدمة الضرورات الماسة انشاء نظام سياسي جديد للبلاد يماشي سمات البلاد الراهنة ويتيح لها الانخراط في وسطها الاوروبي .

ثانيا : ان النظام القائم قد تسبب للبلاد في احتلال موقع دوني بين الدول. ومن علامات ذلك عجزها عن معالجة مشكلة جبل طارق العالقة بينها وبين بريطانيا ، واستسلامها السريع في ازمة الصحراء الغربية. لكن الاهم من هذا الاستسلام وذاك العجز ان اسبانيا ما تزال مرفوضة في الجماعة الاوروبية ، بعد أن مضت سنوات طويلة على السعي الجديد الى وحدة أوروبا . بل ان الفاتيكان نفسه ما زال يتردد في تجديد معاهدة الوفاق (المعقودة عام ١٩٥٣) مع بلد هو أشد البلدان تعلقا بسدة بطرس . ويظهر الحرج على الولايات المتحدة نفسها (رغم ضخامة المعونات وضخامة القواعد) كلما اضطرت الى اتخاذ قرار جديد متصل بالعلاقات الامريكية — الاسبانية .

اذا أضفنا الى هذين العاملين احتدام مشكلة الاقليات القومية وتجدد القمع ، في صوره النافرة، وأثر الازمة الرأسمالية على معيشة معظم الاسبانيين ، علمنا لماذا تفيد قياسات الرأي العام — وبعضها رسمي وكلها تجري في ظروف تتسم بالكبت — ان ٦٠ الى ٨٠ بالمائة من الاسبان ما زالوا يؤيدون قيام نظام ديمقراطي ليبرالي بعد أربعين سنة من الهجوم المستمر المنظم على الديمقراطية ..

نتيجة لهذا كله يدب التفسخ في بنيان النظام وتنسلخ عنه شيئا فشيئا مؤسسات كانت هي ركائزه الثابتة وكان تماسكها تحته سر طاقته على ضبط النقمة الشعبية وسر حريته في احتكار القرار السياسي .

انحياز المؤسسات

أولى هذه المؤسسات هي الكنيسة . وكان دعمها ، في الثلاثينات هو الذي أتاح لفرنكو ان يحول تمرده العسكري على الجمهورية الشرعية، الى حملة صليبية . ثم غسله هذا الدعم من اثام الحرب الاهلية كلها وجند لخدمته جمعية « الرعاة » الكاثوليكية وبعدها جماعة « أوبوس دي » التي أضفت على النظام ، في المرحلة الثانية من عمره ، صفة المصالحة بين المنحى التكنوقراطي والايمان الكاثوليكي . أما اليوم فقد برز « الرعاة » انفسهم جناح ديمقراطي قوي ووصلت المعارضة (وان كانت معتدلة) الى المجلس الاسقفي ذاته. هذا عدا « منظمة العمل الثورية » و « الطلائع

العمالية » و « الاخويات العمالية للعمل الكاثوليكي » الخ ...

أما المؤسسة الثانية فهي رأس المال المالي ، وهو في يد المصارف الخاصة الكبرى . والبرجوازية المالية تمسك بمقاليد المال طبعا وبمقاليد اهم قطاعات الصناعة ، فهي اذن قمة الطبقة المسيطرة. وهي اليوم تبتعد عن النظام في شيخوخته . ولا يظهر هذا الابتعاد في الاقوال بقدر ما يظهر في السلوك المالي وفي المعونات التي تذهب الى عدد من احزاب المعارضة الديمقراطية.

والمؤسسة الثالثة هي سلك القضاء . وهو قد احتفظ دائما بقدر كبير من الاستقلال عن خط النظام السياسي، باستثناء الفترات التي كان العنف خلالها القمع، فتضع السلطة يدها على المحاكم المولجة بالقضايا السياسية أو ترتجل انشاءها . الا ان الاعوام الاخيرة قد شهدت نمو حركةتسمي نفسها « المعادلة الديمقراطية » انضمت في العام الماضي الى « العصبة الديمقراطية » وهي محور المعارضة السياسية في البلاد . وقد انتشرت روح المبادرة السياسية ايضا بين سائر الموظفين ، خارج سلك القضاء ، فتشكلت على امتداد العام الماضي« عصب ديمقراطية» في سائر وزارات الدولة وادارتها .

أما المؤسسة الرابعة فهي الجيش . وهو يستحق وقفة خاصة تصل كلامنا عن الانحياز الجديد لمؤسسات الدولة بكلامنا عن نمو المعارضة وسعيها الى الوحدة . ذلك ان نظام فرنكو قد انبثق من تمرد عسكري واستقرت قواعده المسلحة في غضون حرب أهلية طويلة وظل يرى في الجيش ، أشد أركانه تمسكا بعد فشله النسبي في انشاء تنظيم سياسي يملك خطا كافيا من الاتساع والاستقرار (اذ اضمحل منذ سنوات طويلة ، تنظيم « الحركة » الذي أسسه فرنكو عام ١٩٣٧ حين عمد الى دمج مختلف التنظيمات اليمينية ، وفي رأسها « الكتائب » ، ومؤسسها هو بريمودو ريفيرا سنة ١٩٣٣) .

الجديد في الجيش

اما اليوم فان جيلا جديدا قد أخذ يضع يده شيئا فشيئا على الجيش. ذاك لا يعني ان جيل الحرب الاهلية قد انتهى بل ان جيل حرب المغرب (١٩٠٩ — ١٩٢٧) — وفرنكو واحد من ابرز ضباطه — ما زال يسلم الروح حتى اليوم ! وفي عام ١٩٧٠ كان الجيش لا يزال يضم ٣٧١ ضباط من جيل الحرب الاهلية !.. وكان يحتفظ احتفاظا عجيبا بانقطاعه عن المجتمع المدني . فثمانون بالمائة من الضباط هم أبناء ضباط ! وخمسون بالمائة من الضباط يتزوجون من بنات الضباط. غير ان للزمن أحكامه رغم كل شيء. فقد امسى في اركان الجيش اليوم اكثر من خمسمائة ضابط ينتمون الى الجيل الجديد ، يقابلهم ٣٥٠ تقريبا من ضباط الجيلين السابقين. والجدد — خاصة في القطاعات ذات المستوى الفني الرفيع شأن الطيران مثلا — يحتقرون القدماء ، لجهلهم ، ويرون فيهم مخلفات لا يحتفظ لها بمراكز القيادة الا ولاؤها السياسي . ثم ان معيشة الضباط قد ساءت مع نمو الاستهلاك والتضخم ، فالجيش الاسباني هو الوحيد ، بين جيوش العالم الصناعي ، الذي يمارس ٦٥ بالمائة من ضباطه عملا اضافيا غير عسكري ! وطبيعي ان أعمالهم تتراوح بين ادارة شركات الطيران المدني (وهي مرصودة للكبار منهم) وأية مهنة من مهن الكدح المتواضعة . ولا ريب في ان ضرورة العمل الاضافي هذه قد أخذت تشكل مخرجا للضباط من عالمهم المغلق وبداية صلة مع عالم الكدح والاستغلال ..

هكذا جرى الاعلان ، قبل أشهر ، عن نشوء تنظيم في الجيش يسمي نفسه « الاتحاد العسكري الديمقراطي » . وقال الناطق باسمه في الخارج (وهو عقيد مفصول من سلاح الطيران) انه يضم ٣٥٠ الى ٤٠٠ ضابط بينهم عدد كبير من أصحاب الرتب المتوسطة. ولا يخفي الناطق نفسه ان جنرالات الجيش هم جميعا من الرجعيين.

اذن لا تبدو صورة الوضع في الجيش مغيرة من جميع الجوانب . لكن النظام يمد يد العون الى القوى العسكرية المعارضة . فهو — بفعل النحيات وحجب الترقيات وسائر العقوبات — « يفترس ركنه الاخير » وفق عبارة لاحد ضباط المعارضة ..

تبقى مشكلة العلاقة بين هذه المعارضة العسكرية الناشئة والمعارضة المدنية . هل يكون الانقلاب العسكري — اذا نضجت شروطه في اسبانيا — مدخلا مقبولا الى النظام الديمقراطي المنشود؟ لا بد ، قبل الاجابة، من الالمام بالطور الذي بلغته المعارضة المدنية خلال العامين الاخيرين .

المعارضة المدنية

في شهر تموز (يوليو) ١٩٧٤ عقد سانتياغو كاريو (أمين الحزب الشيوعي) ورافاييل كالفوسيرير (وهو مستشار سابق للدون خوان والد الملك الجديد ومنافسه على العرش) مؤتمرا صحفيا في باريس أعلنا فيه ولادة « العصبة الديمقراطية » . والعصبة تجمع واسع تنضوي فيه قوى بالغة التنوع تشكل، في جملتها محور المعارضة الاسبانية الرئيسي : من الحزب الشيوعي الى اليمين « المتمدن » مرورا بالليبراليين والاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين والجمهوريين وجانب من الملكيين . أما الهدف المعلن لهذا التجمع فهو تحقيق « انقطاع ديمقراطي » مع النظام القائم. والبديل الديمقراطي المنتظر يقوم، في رأي كاريو « على حكومة مؤقتة للمصالحة الوطنية تستطيع نيل الثقة والدعم النشيط من أوسع القطاعات الاجتماعية والسياسية ، هذه القوى تقود البلاد ممثلة في الحكومة خلال فترة تنتهي الى صياغة دستور جديد في جمعية تكون بالاقتراع العام ، بعد أن يتم الاقرار الشامل للحريات السياسية، دون تمييز ولا تحفظ » . أما السبل التي تنوي العصبة اتباعها فليس بينها الانقلاب العسكري ولا الاضراب الثوري ، حسب عبارة كالفوسيرير. ما هي اذن ؟ انها اشكال من التحرك المنتشر المتابع الذي يرمي، في كل مرة، الى اثبات عزلة النظام القائم وتوسيع نطاقها . ويضرب كالفوسيرير امثلة على ذلك هي فرنسا ٦٨ وفرنسا ٥٨ واسبانيا ٣١ . ويعتبر ان بدايات هذه الطريق قد برزت الى الواقع فعلا حين أضرب مائتا ألف عامل في بلاد الباسك يوم الحادي عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ويوم ابى عشرات الالوف النداء الى « يوم العمل الوطني » في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٧٤ ، ثم اتسع بعد ذلك نطاق الاحتجاج ، الخ ...

يقف الحزب الشيوعي الاسباني على رأس المنظمات المنتمية الى العصبة الديمقراطية ، وسواء أكان عدد أعضائه اثني عشر ألفا (وهو ما يقوله النظام) أم ثمانين ألفا (وهو ما يقوله الحزب) فان نفوذه واضح في معظم مجالات التحرك المعارض . وينصف الحزب بالاصرار على تأكيد ولائه للديمقراطية (ولتعدد الاحزاب بالتالي، في حال وصوله الى السلطة) وباعتدال اهدافه المباشرة التي تناسب قوى المعارضة الاخرى (بما فيها قوى اليمين المعتدل) . وهو يقيم أوثق الصلات مع الحزب الشيوعي الايطالي الذي ينهج نهجا مشابها ويشدد على استقلال سياسته في الحقل العالمي . حتى ان ملكيا من طراز كالفوسيرير لا يخفي حماسه لخط الحزب الشيوعي واعترافه بمكانته البارزة في القضية الديمقراطية ..

لكن ثمة قوى أخرى في ساحة المعارضة .. صحيح ان «العصبة» قد انتشرت «عصبا» محلية، في سائر أنحاء اسبانيا، وصحيح انها باتت تضم اليوم أحد عشر تنظيما وعددا كبيرا من الشخصيات. لكن ثمة جهة أخرى تضطلع بدور هام في المعارضة، تلك هي « الهيئات الاجتماعية » الكثيرة، أي الجمعيات والأوادي واللجان المحلية والتجمعات المهنية ، الخ .. وهي ذات صفة غير حزبية. أما سر النجاح لهذه « الهيئات » فهو ، في رأي فيدل بنيتو ، ان جمهرة غفيرة من الاسبان تنتمي انتماء « عاما » الى الديمقراطية ولا تعنى بالغوص في متاهات الفوارق بين الاحزاب الكثيرة . ولذا تختار الالتحاق بأقرب جماعة « ديمقراطية » يجذبها اليها التجانس المهني او المحلي الخ .. هكذا يشكل الدور السياسي المستقل لهذه الهيئات عقدة لا بد للعصبة من حلها ويشكل الاعتراف بهذا الاستقلال مثار خلاف بين التنظيمات المنتمية الى العصبة نفسها .

ثم ان ثمة تجمعا وطنيا اخر يتحلق حول « برنامج اللقاء » ويضم تنظيمات شيوعية أو أشتراكية منتمية الى أقصى اليسار. أما الفرق بين هذا البرنامج وبين برنامج العصبة فيحدده فيرمان ايبانيز (وهو من قادة « الحركة الشيوعية الاسبانية » المنتمية الى « اللقاء ») في نقطتين : ١ — ان النضال ينبغي ان يتخذ وجهة جماهيرية حقيقية ، بحيث تتولى الجماهير صنع النظام الجديد عوض ان تتلقاه هدية من القادة . ٢ — ان مضمون الحركة المعادية للفاشية لا بد ان يشتمل على التصدي للطبقة الاجتماعية التي اتاحت تأسيس النظام الفاشي عوض الاكتفاء بازاحة الرموز السياسية والقمعية لهذه الطبقة ... هذا والمفاوضات قائمة — وان كانت متقطعة — بين « العصبة » و « اللقاء » .. لكنها لم تفض ، حتى الان ، الى نهاية صريحة ..

لا ننسى بالطبع ان في اقصى المعارضة الوطنية تنظيماً (هو « الجبهة الثورية الوطنية المعادية للفاشية ») يضرب عرض الحائط « بالقطيعة الديمقراطية » كلها ويزرع الرصاص والقنابل حيث استطاع . لكن سمات الموقف الجماهيري العام لا تشير الى ان الكفاح المسلح يستطيع ان ينتهض تيارا شعبيا يخرجه من هوامش العمل السياسي الى مركز المواجهة الشاملة مع النظام .. ولا ننسى ايضا ان التنظيم السياسي في اسبانيا، لا يكون « وطنيا » بالضرورة. فثمة أقاليم ثلاثة على الاقل، لكل منها تنظيمات لا تبرز صفتها « الاسبانية » بقدر ما تبرز انتماءها الى اقليم الباسك أو الى كاتالونيا أو غاليسيا . والتنظيم الثاني الذي يحمل السلاح في أسبانيا (بعد « الجبهة الثورية ») هو تنظيم اقليمي يحمل اسم « ايتا » وينطق بأسم اقلية قومية هي شعب الباسك . أما كاتالونيا فلا يحمل قوميوها السلاح بل ينتظمون في « جمعية كاتالونيا » ، وهي لقاء جماهيري بالغ الاتساع والتنوع يرغب مبدئيا ، في الالتحاق بـ « العصبة الديمقراطية » لكنه يأخذ عليها ما ورد في النقطة التاسعة من برنامجها : « الاعتراف ، ضمن وحدة الدولة الاسبانية ، بالشخصية السياسية لشعوب كاتالونيا والباسك و غاليسيا ، الخ .. » تجد الجمعية ان هذا الاعتراف قليل وانه لا بد من منح هذه الشعوب حق تقرير مصيرها ، مع العلم بان هذا الحق سوف يجعل من اسبانيا ، على الارجح بلدا ذا نظام فدرالي ..

بعض الاحتمالات

ليست صورة الوضع في اسبانيا ، اذن ، على قدر من البساطة يبرر التنبؤات الواثقة .. من العسكر الديمقراطيين الى « العصبة الديمقراطية » الى « برنامج اللقاء » الى الهيئات الاجتماعية الى المناضلين المسلحين الى المنظمات القومية (المسلحة منها والعزلاء) تباين المشارب وتتشابك معالم المستقبل . وما عرضناه ، في الصفحات السابقة نستطيع الان اجمال نتائجه البارزة :

١ — رغم الانحياز الجديد الذي تشهده مؤسسات الدولة والكنيسة ، الخ ، ما زال من السابق لاوانه التبشير بانهيار وشيك للنظام الذي ورثته اسبانيا عن فرنكو ، فلا تصح الاستهانة مثلا بكون « جميع الجنرالات رجعيين » ولا بأن النظام قد حشد مائتي ألف متظاهر في شوارع مدريد (بعد اعدام المناضلين الباسك) هتفوا بحياة فرنكو قبل رحيله بأسابيع .

٢ — اذا أمكن لانقلاب عسكري ان ينجح في اسبانيا ، فلن تكون الصعوبات التي سوف تواجهه ادنى من الصعوبات التي واجهت عسكر البرتغال في علاقاته بالاحزاب السياسية وفي علاقات تياراته بعضها بالبعض الاخر ..

٣ — لا تبدو صورة الوسائل التي تعتمدها « العصبة » لتحقيق «القطيعة الديمقراطية » كافية الوضوح . ولا يسهل الركون سلفا الى فعالية هذه الوسائل في مواجهة الفاشية الاسبانية . لكن من الصحيح القول ان تدابير التسامح الجزئية التي يجد الملك الجديد مضطرا الى اتخاذها ، تمهد الى حد ما سبل التحرك أمام قوى التغيير وتضع النظام في موقف ضعيف ، قياسا الى ما كانت عليه الحال أيام فرنكو .

٤ — اذا أفلحت بعض قوى المعارضة في تحقيق « القطيعة الديمقراطية » ، فهي ستجد نفسها في غمار مواجهة صعبة مع الاقليات القومية ومع اقصى اليسار .. هذا عدا اقصى اليمين في الجيش وفي الكنيسة وخارجهما . ولن تكون هذه المواجهة مرة اخرى ، اقل شراسة مما جرى في البرتغال . بل ان خطر تفكك الوحدة الاسبانية (وهو خطر لم تعرف مثله البرتغال) وخطر عودة اليمين الى السلطة من جراء تناحر الديمقراطية ، سيظلان ماثلين مدة طويلة أمام النظام الجديد .. ■

سانتياغو كاريو : الانتقال السلمي الى .. الديمقراطية